مشكلة المضايق

بقلم صموئيل مينا ، سيد عبد الله

مشكلة المضايق — ونقتصر فى بحثنا هذا على البسفور والدردنيل — قديمة جدا . لكنها أصبحت فى العصر الحديث موضوعا لنضال الدول الكبرى .

فالبسفور يفصل البحر الأسود عن بحر مرمره ، أما الدردنيل فيفصل بحر مرمره عن بحر إيجه ، أى أنهما شريط من الماء يفصل قارتى آسيا وأوروبا ، كما أنهما طريق الاتصال بين البحرين الأسود والمتوسط .

وللمضيقين أهمية استراتيجية عظيمة . فبلد كالروسيا مثلا ، لو استطاعت أن تجعلها مفتوحة فى وجه سفنها ، لوصلت إلى البحر المتوسط بسهولة ، وهذا يهدد المصالح البريطانية والامريكية فى الجزء الشرقى من البحر المتوسط ، ويجعل تركيا تحت رحمتها ، وهذا طبعاً ماتأباه الدولتان الغربيتان . ومن جهة أخرى نلاحظ أن ٤٠ ٪ من صادرات الروسيا قبل الحرب كانت تجد سبيلها إلى العالم الخارجى عن طريق البوغازات . ومن كل ذلك نرى بوضوح أهمية المضايق الخطيرة بالنسبة للروسيا .

بداية المشكلة فى العصر الحديث :

فى سنة ١٧٧٤ نشبت الحرب بين الروسيا والدولة العثمانية ، وأرغم السلطان على توقيع معاهدة صلح تقرر فى البند الثالث منها « أن يفتح مضيقا البسفور

والدردنيل للمراكب التجارية الروسية » وكذلك في عهد السلطان محمود الأول، وباتحاده مع انجلترا التي كان قصدها منع نشوب حرب أخرى بين روسيا والدول العثمانية . اضطر الباب العالي إلى التصديق على معاهدة (آق كرمان) سنة ١٨٢٦ جاء في البند السابع « أن الباب العالي يتعهد بأن لا يتسبب في إحداث العراقيل في طريق ملاحة السفن التجارية الحاملة للعلم الروسي في جميع بحار ومياه المملكة العثمانية . بدون استثناء مطلقاً » وعندما احتلت الجيوش الروسية نهر الطونه سنة ١٨٢٩ واخترقت جبال البلقان في طريقها إلى الأستانة، تدخلت الدول ، وبمقتضى معاهدة أدرنة أعلن الباب العالي أنه « لا يحصل من جهته أدنى عائق مهما كان، ولا بأي حجة كانت للسفن الروسية، وأن لا يستبيح لذاته من الآن فصاعداً إيقاف أو إلقاء القبض على السفن المشحونة حينما تكون مارة بقنال القسطنطينية، وبوغاز الدردنيل . لأجل أن تتوجه من البحر الأسود إلى البحر المتوسط أو بالعكس . وإذا حصل . . . . مخالفة لبعض الاشتراطات دون أن تنال طلبات وزير الروسيا بهذا الشأن الترضية التامة في أسرع وقت . فالباب العالي يعترف مقدما لحكومة الروسيا الإمبراطورية بأن لها الحق في أن تعتبر هذه المخالفة كعمل عدائي، وأن لها الحق في أن تقابل الدولة العثمانية بمثله »

يتضح لنا مسألتان على جانب كبير من الأهمية. أولاهما أن الدولة العثمانية في جميع المراحل السابقة سلمت تسليما مطلقاً للسفن الروسية بالمرور عبر البوغازات في أي وقت تشاء . وثانيتهما أن مشكلة المضايق بدأت تأخذ شكلا دولياً .

الاتفاقات الدولية بشأن المضايق :

لما توغل إبراهيم باشا في الشام، وتعدى حدودها . خافت انجلترا وطلبت من الباب العالي التصريح لسفنها بالمرور من بوغاز الدردنيل لحمايته عند

الضرورة . وكذلك طلبت كل من النمسا وروسيا وفرنسا. وفى النهاية أبرمت معاهدة سنة ١٨٤٠ وجاء فى البند الثالث منها « أن يكون لمراكب الروسيا والنمسا وانكلترا معا حق الدخول فى البسفور لوقاية القسطنطينية لو تقدمت الجيوش المصرية نحوها » .

وبعد معاهدة سنة ١٨٤٠ أخذت انجلترا وفرنسا تسعيان فى إبطال شروط المعاهدة القاضية بأن يكون لمراكب الروسيا حق المرور من بوغازى البسفور والدردنيل فى أى وقت شاءت . وبعد مخابرات طويلة اتفقت الدول أجمع ، بما فيها روسيا . على أن لاتكون لإحداهن هذا الحق مطلقا ، بل تبقى البوغازات مقفلة أمام جميع الدول . ووقع اتفاق البوغازات سنة ١٨٤١ بين الباب العالى والنمسا وفرنسا وبريطانيا والروسيا وبروسيا ، وبذلك تساوت الروسيا بباقى الدول ، وفقدت كل ما اكتسبته بمساعيها السابقة . ولكن جاء فى الاتفاق مايأتي : « مع الإقرار بعدم جواز هذه القاعدة المقررة قديما ، فان السلطان يحفظ لنفسه الحق . كما كان له ذلك فى السابق فى إصدار فرمانات بجواز مرور بعض السفن الحربية الخفيفة . لتكون فى خدمة سفارات الدول المتحابة .. » .

معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ :

نشبت حرب القرم بين الروسيا من جهة ، وتركيا وانجلترا وفرنسا من جهة أخرى ، وترتب على هزيمة روسيا عقد معاهدة باريس سنه ١٨٥٦ التى جاء فى البند الثانى منها « جعل البحر الأسود منطقة محايدة ، فتمر فيه السفن التجارية من كل الممالك . ويحذر دخول السفن الحربية فيه ، سواء أكانت للدول التى على شواطيء أو غيرها ، ولايقام على شواطئه مراكز حربيـة أو مصانع أو دور أسلحة » . ولكن مؤتمر لندن المنعقد سنة ١٨٧١ أقر القواعد التالية فيما يختص بالمضايق :

أولا : إلغاء حيدة البحر الأسود وذلك باغلاق البوغازات كما تقرر فى معاهدتى سنة ١٨٤١ وسنة ١٨٥٦ .

ثانيا : استطاعت روسيا أن تكون لها أساطيل فيه .

ثالثاً : توسيع سلطة السلطان، إذخول أن يفتح البوغازات فى وقت السلم للسفن الحربية التابعة للدول الصديقة، وذلك فى حالة إذا مارأى الباب العالى ضرورة ذلك لتنفيذ معاهدة باريس . كما تعهدت الدول احترام هذه النية من جانب السلطان . واحتفظ السلطان لنفسه كالعادة أن يمنح فرمانات بالمرور للسفن الخفيفة التى تحمل علم الجهة التابعة لها . ولقد أكدت المادة ٦٣ من معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ الحالة القائمة بصدد المضايق .

وقفت المشكلة عند هذا الحد ، ولكن الحوادث التالية أثارتها من جديد، وكان ذلك عندما اعتدى الأسطول الإيطالى على الدردنيل سنة ١٩١٢ فأغلقت تركيا المضايق مما أوقع خسائر فادحة بالتجارة الروسية ، وكذلك ثارت مخاوف روسيا وبقية دول الغرب عندما عين أحد القواد الألمان لتنظيم الجيش العثمانى . .

الحرب العالمية الأولى :

خلال الفترة الأولى من الحرب العظمى الأولى، أغلقت الحكومة التركية برغم حيادها البوغازات فى سبتمبر سنة ١٩١٤ إلا أن هذا العمل قطع خط الاتصال الحيوى بين الحلفاء وروسيا . وأرادت روسيا انتهاز ظروف الحرب لحل مشكلة المضايق بصورة حاسمة ، فقدمت فى سنة ١٩١٥ مذكرة سرية إلى الحكومتين البريطانية والفرنسية، طالبة موافقتهما على ضم الأستانة إلى الروسيا، وكذلك الشاطىء الأوروبى للبسفور، وبحر مرمرة والدردنيل، وشقة صغيرة من الشاطىء الاسيوى ، وتعهدت مقابل ذلك بضمان مصالح الدولتين.

وإذ كان موقف الحلفاء خطيراً بسبب تفوق ألمانيا . وافقوا على هذا المبدأ وبعد مدة وجيزة خرجت روسيا من الحرب . وأذاع البلاشفة نصوص الاتفاقات والمعاهدات السرية . ومنها مايتعلق بالمضايق .

مؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣ :

وعرضت مشكلة المضايق على مؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣ وهنا نرى ظاهرة عجيبة حقا ، وهى أن انجلترا وروسيا وقفتا موقفاً مخالفاً لسياسة كل منهما فى القرن التاسع عشر . ذلك أن روسيا التى كانت تطالب دائماً بفتح البوغازات قد عارضت فى ذلك عندما أيدت انجلترا مبدأ حرية الملاحة ، وناصرت فتح البوغازات للسفن الحربية تحت رقابة دولية ، وذلك راجع إلى أن الروسيا تريد أن تكون بمأمن من خصومها ، وبعيدة عن أساطيلهم ، وقد نصت المادة ٢٣ من «معاهدة لوزان» على وضع اتفاق للمضايق يعترف بمبدأ حرية المرور والملاحة بحراً وجواً فى حالة السلم والحرب . أما إذا كانت تركيا محاربة فلها الحرية التامة فى ممارسة حقوق المحاربين التى ينص عليها القانون الدولى .

وكذلك أقر المؤتمر ضرورة تجريد الشاطئين الأوروبى والأسيوى من المضايق من السلاح ، مع السماح لتركيا بالاحتفاظ بقوة حربية وبحرية في الأستانة. ونص على نزع سلاح الجزر الواقعة فى مدخل البوغازات . ومنحت تركيا واليونان الحق فى إعادة تحصين هذه الجزر إذا اشتبكت إحدى الدولتين فى حرب ما بشرط إبلاغ بقية الدول .

وأنشأت لجنة المضايق الدولية، وتشمل الدول الموقعة على الاتفاق ، وسمح للولايات المتحدة بالانضمام إليها .

ثم نشأ النزاع بين إيطاليا والحبشة سنة ١٩٣٥ وأقدمت ألمانيا على احتلال منطقة الرين . فانتهزت الحكومة التركية الفرصة وطالبت بتعديل اتفاقية

المضايق واجتمع مؤتمر مونترية سنة ١٩٣٦ لهذا الغرض. وأسفر قرارات فى صالح تركيا إلى حد كبير. إذ وافق على حقها فى تحصين منطقة المضيقين حالا وإلغاء لجنة المضايق.

وعند نشوب الحرب العالمية الثانية شرعت الحكومة الأمريكية ترقب باهتمام مطرد تقدم القوات الألمانية حتى حدود تركيا. وأسرب الرئيس روزفلت عن مقام تركيا الفريد، واهتمام أمريكا به فقال سنة ١٩٤١ «إنه تبين أن للدفاع عن تركيا أثرا حيوياً للدفاع عن الولايات المتحدة».

وعقب مؤتمر بوتسدام. أرسلت الولايات المتحدة مذكرة إلى الحكومة التركية فى نوفمبر سنة ١٩٤٥ تتضمن اقتراحاتها بصدد تعديل معاهدة مونترو والدعوة إلى مؤتمر يبحث مشكلة المضايق عام ١٩٤٦ وقد وضعت المبادئ التالية كأساس لحل المشكلة:

١) فتح المضايق للسفن التجارية التابعة لجميع الأمم فى جميع الأوقات.

٢) فتح المضايق لعبور السفن الحربية لدول البحر الأسود فى شتى الأوقات.

٣) لا يسمح للسفن الحربية التابعة لدول غير دول البحر الأسود بأن تعبر المضايق فى جميع الأوقات إلا إذا وافقت على ذلك دول البحر الأسود أو إذا كانت تتصرف وفقا لأمر هيئة الأمم المتحدة. ورحبت الحكومة التركية بالمذكرة الأمريكية، كذلك أفصحت بريطانيا بقبولها للمذكرة، غير أننا نجد أنه فى أغسطس سنة ١٩٤٦ أرسلت الحكومة السوفيتية مذكرة إلى الحكومة التركية تقرر فيها موقفها من النقط الرئيسية التالية:

(١) أن تفتح المضايق دواماً لمرور السفن التجارية لجميع الدول.

(٢) تفتح المضايق بصفة مستمرة لمرور السفن الحربية التابعة لدول البحر الأسود.

(٣) لا يصرح بمرور السفن الحربية فى المضايق للدول التى لا تدخل فى

نطاق بلدان البحر الأسود إلا فى حالات خاصة ينص عليها .

(٤) إنشاء نظام للمضايق باعتباره الطريق البحرى الوحيد الذى يصل من البحر الأسود وإليه . ويكون هذا النظام من اختصاص تركيا ودول البحر الأسود .

(٥) يتعين على تركيا والاتحاد السوفيتى بوصفهما الدولتين المعنيتين أكثر من سواهما والقادرتين على ضمان حيوية الملاحة التجارية وكفالة أمن المضايق ، أن تضعا الوسائل المشتركة للدفاع عن المضايق للحيلولة دون استخدامها بوساطة دول أخرى فى تحقيق أهداف عدائية ضد دول البحر الاسود .

وقد جاء فى إجابة الولايات المتحدة على المذكرة الروسية أن إنشاء نظام للمضايق أمر لا يعنى دول البحر الأسود وحدها ، وأن تركيا هى المسئولة الاولى والوحيدة عن الدفاع عن المضايق . وأعربت أمريكا بأن نظام المضايق ينبغي أن يكون مطابقا لمبادىء هيئة الامم ومهمتها .

وفى أغسطس سنة ١٩٤٦ رفضت الحكومة التركية المقترحات الروسية الخاصة بانشاء نظام للمضايق من تركيا ودول البحر الاسود الاخري ، وإنشاء نظام دفاع روسى مشترك عن المضايق . وتبادلت أمريكا وروسيا وجهتى نظرهما ولكنهما لم يصلا إلى نتيجة ما .

خاتمـــة :

وهنا لنفرض نشوب حرب ثالثة وكانت تركيا فى صف إحدى الكتلتين إحداهما فى الشرق والأخرى في الغرب ، لكان معنى هذا أن ترجح كفة إحداهما ، كما دلت على ذلك أحداث الحربين العالميتين . ومن هنا نرى أن مشكلة المضايق لا تزال قائمة لليوم .